



International Monetary Fund

Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/57

للنشر الفوري

11 فبراير 2016

## خبراء الصندوق يختتمون زيارتهم إلى الضفة الغربية وغزة

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فريق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعتبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. ولن تترتب على هذه البعثة مناقشة في المجلس التنفيذي.

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة قادها السيد كريستوف ديونفال لزيارة القدس الشرقية ورام الله في الفترة 3-11 فبراير 2016، وذلك لتقييم آخر التطورات الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة والموقف المالي للسلطة الفلسطينية. والتقت البعثة بدولة رئيس الوزراء الدكتور رامي حمد الله، ومعالي وزير المالية الدكتور شكري بشارة، ومعالي محافظ سلطة النقد الفلسطينية السيد عزلم الشوا، ومعالي الأستاذة عبير عودة وزير الاقتصاد الوطني، وليف من المسؤولين الفلسطينيين. وفي ختام البعثة، أصدر السيد ديونفال البيان التالي:

"كان 2015 عاما عصيبا آخر بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني. فقد تباطأ النمو في الضفة الغربية إلى ما يقدر بنحو 2.8%، حيث ظل الاستثمار ضعيفا، وحدث هبوط حاد في مساعدات المانحين، وضعفت الثقة بسبب وقف تحويل إيرادات المقاصة في أوائل العام. وبينما أحدثت جهود إعادة الإعمار التي أعقبت الصراع بين إسرائيل وحماس في عام 2014 بعض النشاط في اقتصاد غزة، فقد تعطلت مسيرة التعافي بسبب بطء صرف المساعدات والقيود التي فرضت على استيراد مواد البناء، وظل الموقف الإنساني حرجا. ولا تزال البطالة مرتفعة بشكل مزمن في الضفة الغربية بل إن معدلها أعلى في غزة، حيث وصلت نسبتها إلى الثلثين بين الشباب.

"وفي مواجهة هذه الظروف المليئة بالتحديات، أحسنت السلطات إدارة السياسات الاقتصادية، فتمكنت من تخفيض العجز الكلي للعام الثالث على التوالي. وفي هذا الصدد، تشير تقديراتنا إلى انخفاض عجز المالية العامة بما يقارب نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي، مما يعكس قوة أداء الإيرادات ونجاح الجهود المبذولة لاحتواء الإنفاق على فاتورة الأجور والمجالات غير ذات الأولوية. غير أن جهود تخفيف المشاق الاجتماعية في غزة تطلبت زيادة الإنفاق على الوقود مما حددته الميزانية. وساهم الهبوط الحاد الذي شهدته مساعدات المانحين في ارتفاع الدين العام، بما في ذلك المتأخرات. ومع ذلك، تمكنت السلطات من تسوية بعض المتأخرات للقطاع الخاص وساهمت في صندوق التقاعد بمبالغ شهرية صغيرة.

"ولا يزال عدم اليقين يحيط بآفاق الاقتصاد. ومع افتراض استمرار عدم اليقين السياسي والقيود الإسرائيلية وعدم تصاعد موجات العنف الأخيرة بصورة حادة، يُرَجَّح أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية وغزة إلى 3.3% في عام 2016،

مع نمو أقل من 3% في الضفة الغربية و 5% في غزة انعكاسا لاستمرار إعادة البناء. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع أن يسجل النمو حوالي 3.5%، مما يقود إلى ركود نصيب الفرد من الدخل وتضاعف معدلات البطالة. ومن غير المرجح أيضا أن يعود إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في غزة إلى مستوياته السابقة على الصراع قبل عام 2018. وبينما يمكن أن يؤدي تحقيق إنجاز في جهود المصالحة الوطنية إلى تهيئة الظروف لأوضاع أكثر إيجابية، فإن المخاطر الأساسية – المتمثلة في تصاعد العنف الذي يعجل بحدوث أزمة أمنية؛ أو نقص مساعدات المانحين أو الإيرادات؛ أو زيادة ضغوط الإنفاق بما في ذلك غزة – من شأنها تقليص النمو في حال تحققها.

"وقد أعدت السلطات ميزانية متحفظة لعام 2016 تركز على زيادة تعبئة الإيرادات وإحكام ضوابط الإنفاق، مع زيادة التحويلات إلى صندوق التقاعد حتى يصبح النظام التقاعدي أكثر قابلية للاستمرار. ومع ذلك، إذا افترضنا استمرار مساعدات المانحين على نفس المستوى المسجل في 2015، فإن تقديرات خبراء الصندوق تشير إلى فجوة تمويلية كبيرة في الميزانية تتجاوز 500 مليون دولار. ولمنع تراكم المتأخرات، تشير على السلطات باتخاذ تدابير لتقليص هذه الفجوة، مثل احتواء الزيادة في فاتورة الأجور عند مستوى أقل من 2%. غير أن زيادة مساعدات المانحين ستكون ضرورية في العام القادم نظرا لعدم كفاية هذه التدابير بمفردها لسد الفجوة.

"وستكون المراقبة الدقيقة عاملا مساعدا في الحفاظ على صحة القطاع المصرفي. فبينما تعتبر القروض المتعثرة من بين أقل المستويات في المنطقة، هناك ما يستحق المراقبة عن كثب نظرا للمخاطر الناجمة عن ارتفاع قروض السلطة الفلسطينية ونمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص الذي وصل إلى مستوى الرقمين في سياق بيئة اقتصادية ضعيفة. وعلى وجه التحديد، ومع توجيه معظم الائتمان إلى العقارات والبناء والاستهلاك، ينبغي أن تظل سلطة النقد الفلسطينية مستعدة لاستخدام أدوات احترازية كلية لمعالجة المخاطر المحتملة إذا تحققت. وقد تم مؤخرا إقرار قانون "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" تمشيا مع إرشادات فرقة العمل للإجراءات المالية، وهو ما يعد شاهدا على إصرار السلطة الفلسطينية على اتقاء المخاطر والالتزام بأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

"ويمكن تهيئة ركيزة أقوى لتحقيق النمو وتأمين مشاركة المانحين عن طريق القيام بإصلاحات لتقوية المؤسسات واعتماد منهج لدعم الإدارة يتسم بطابع أكثر استراتيجية واتساقا مع أولويات الميزانية. وسيتسنى ضمان إدراج أولويات السياسة في الميزانية العامة عند الانتهاء من وضع استراتيجية جديدة للإدارة المالية العامة كعنصر مكمل لجدول أعمال السياسات الوطنية للفترة 2017-2022. وهناك أحداث تشكل علامات فارقة أخرى في عام 2016، ومنها بدء تشغيل مجلس المشتريات العامة، والموافقة على قانون المعاملات الإلكترونية الآمنة وقانون الشركات، واستكمال البيانات المالية المدققة لعام 2011.

"ورغم الموقف السياسي المحفوف بمخاطر متزايدة، يظل تعزيز التعاون الاقتصادي بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل مطلباً ضرورياً لتحسين آفاق استمرارية المالية العامة والتنمية الاقتصادية. وسيكون إجراء تدقيق شفاف لمطالبات قطاع الكهرباء خطوة مبدئية جيدة في هذا الصدد، إذ يمكن أن يخفض الاستقطاعات أحادية الجانب من تحويلات إيرادات المقاصة."